

The Role of Academic Accreditation in Guiding Saudi Universities to Respond to the Fourth Industrial Revolution Receivables

Omar Ali Refaiah

Assistant Professor in the Department of Educational Administration and Planning

Quality and Academic Accreditation Advisor

College of Education / Imam Muhammad bin Saud Islamic University

omarrfa@gmail.com

Received:23/6/2020

Accepted:26/7/2020

Abstract:

The current study aims to identify the academic accreditation role in directing the Saudi universities to respond to 4thInternational Revolution Receivables. This study is based on the mixed method (quantitative and qualitative), and two tools are used to collect data: questionnaire, and interview. The questionnaire is designed to have 20 paragraphs distributed into four aspects. After approving the questionnaire reliability and credibility, it was distributed on a sample of (170) faculty members working in the scope of quality and academic accreditation in governmental universities at Riyadh city for the academic year of (2019\2020). The study results show a clear identification of the Fourth Industrial Revolution Receivables in the higher education domain. The results also show the adequacy of accreditation standards in their theoretical dimension, but in practice the reality of universities are in need of more attention. The qualitative results had valuable additions, in clarifying the reasons for the gap between theory and practice related to academic accreditation standards. As well as clarifying the constraints reducing the effectiveness of this role. In light of the mixed results, the study set particular recommendations that aim to increase the role of the academic accreditation in directing Saudi universities to respond to the 4thInternational Revolution Receivables

Keywords: Academic Accreditation, 4th International Revolution Receivables, Labor Market Needs, Learning Outcomes, Graduate Alignment, Quality in Higher Education.

دور الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة

عمر علي الرفايعة

أ. مساعد بقسم الإدارة والتخطيط التربوي/ مستشار الجودة

والاعتماد الأكاديمي

كلية التربية/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

omarrrfa@gmail.com

استلام البحث 2020/ 6/ 23

قبول البحث 2020/7/26

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية تعرّف دور الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة، واستندت إلى المنهج المزجي (كمّي/ نوعي) واستخدمت أداتين لجمع البيانات هما: الاستبانة، والمقابلة المعمّقة، حيث صُممت استبانة مكوّنة من 20 فقرة موزّعة على أربعة أبعاد، وبعد إجراءات التحقق من صدقها وثباتها وُزعت على عينة مكوّنة من 170 عضواً من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجودة والاعتماد الأكاديمي، ووحداتها في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض للعام الدراسي 2020/2019م، ومن نتائج الدراسة أنها حددت استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة في مجال التعليم العالي، كما أظهرت النتائج كفاية معايير الاعتماد من الناحية النظرية، لكنها من الناحية التطبيقية في واقع الجامعات تحتاج إلى مزيد عناية. وقد كان للنتائج النوعية إضافات قيمة في توضيح أسباب الفجوة بين النظرية والتطبيق المتعلقة بمعايير الاعتماد الأكاديمي. وكذلك توضيح المعوقات التي تُقلل من فاعلية هذا الدور. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بجملة من التوصيات لزيادة الدور الذي يقوم به الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، أبعاد الحوكمة، الأداء المتميز.

المقدمة

التعليم العالي؛ ثم عدّلت جهة الإشراف في نفس السنة لتصبح الهيئة تحت إشراف المجلس الأعلى للتعليم، وبقيت هيئة مستقلة مسؤولة عن شؤون ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، بغرض الارتقاء بجودته، وضمان الوضوح والشفافية في تقييم مخرجاته وفق معايير مقننة ومعلنة سلفاً، وقد تطورت الهيئة وعدّل مسماها أكثر من مرة لتصبح هيئة تقييم التعليم والتدريب في العام 2018. كما تطورت معايير الاعتماد الأكاديمي والوثائق والأدلة أكثر من مرة، وعلى رأس تلك الوثائق الإطار الوطني للمؤهلات الذي صدر بعده الإطار السعودي للمؤهلات سنة 2018، وعدّل سنة 2020 لتعود له التسمية القديمة "الإطار الوطني للمؤهلات"، وكل هذه التعديلات ناتجة عن مراجعات عميقة أشركت الهيئة فيها الجامعات والخبراء في الميدان الأكاديمي. ومن المناسب بيانه هنا أن الحديث عن موامة التعليم العالي السعودي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للنقاش كما يرى حمزة⁽²⁴⁾، خصوصاً عندما كان سوق العمل السعودي يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا أن التغيرات والتحوّلات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وأسواق العمل في المملكة جعلت مثل هذه الموامة قضية جوهرية، وضرورة لا بد منها.

لقد كان للتحوّل في التعليم من المنحى القائم على الأهداف إلى منحى التعليم المستند إلى نواتج التعلّم دوراً في بروز الاعتماد الأكاديمي على مستوى العالم، وقد بدأ ذلك التحوّل في أمريكا استجابة لضغوط دافعي الضرائب ومطالباتهم بإصلاح التعليم الذي تدنّت نتائجه لدى أبنائهم، فجاءت نواتج التعلّم وإعلانها كمحك تحتكم إليه جميع الأطراف بمن فيهم أولياء الأمور في تقييمهم للخدمات التعليمية المقدّمة لأبنائهم. وقد تطورت هذه الحركة إلى ما يُسمّى الاعتماد الأكاديمي، حيث انتشر بعد ذلك في العالم. ولقد شهد العقدان الأخيران حماساً لدى مؤسسات التعليم العالي العربي في إقبالها على الاعتماد الأكاديمي استجابة للتوجهات العالمية في معايرة التعليم وقياس مخرجات مؤسساته، وأصبح جلياً ما يؤديه الاعتماد الأكاديمي من دورٍ قيّم يتمثّل في حماية حق المجتمع في مخرجات تعليم ذات جودة عالية من خلال تطبيق المعايير التي تُعلنها هيئاته سلفاً للمؤسسات التعليمية وللمجتمع⁽³²⁾.

لقد اهتمت المملكة العربية السعودية بالاعتماد الأكاديمي لجامعاتها والبرامج المقدّمة فيها، فأنشأت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في العام 2003/2004 تحت إشراف مجلس

للحاجات المستجدة، ولعل هذا أخطر التحديات التي تواجه الجامعات اليوم.

جاءت الحاجة إلى هيئات الاعتماد ومعاييرها، لتتوب عن الدول في متابعة الجامعات للتأكد من تحقيقها لأهدافها وغاياتها، ولتضمن الدولة الواحدة أن كل جامعاتها تسير في نفس الاتجاه وتسعى لنفس الدرجة من جودة المخرجات، من هنا جاءت أهمية الاعتماد للمؤسسات التعليمية وبرامجها المختلفة، لضمان مواكبتها للمستجدات المختلفة والمتسارعة، ولعل من أخطرها اليوم ما تفرضه الثورة الصناعية الرابعة من استحقاقات متعلقة بطبيعة الوظائف والمهن وخصائص شاغليها، والمعارف والمهارات التي يجب أن يتسلحوا بها. ومنذ إطلاق مصطلح الثورة الصناعية الرابعة في المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2016، والكل منشغل بدراسة التأثيرات المتوقعة لهذه الثورة، وما سبترتب على زيادة التقارب فيها بين العوالم المادية والرقمية والبيولوجية، وما الذي على الإنسان أن يفعله ليؤثر في مجرياتها، لترشيد تأثيراتها في حياته وعلاقاته مع البيئات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها. هذه الثورة لن تستأن أحداً كما يتوقع مُنظرها الأول ومُطلقُ مُسمّاها كلاوس شواب (Schwab) (41) وهي عنده لن تغير ما نقوم به فحسب، بل ستؤثر على هويتنا وجميع القضايا المرتبطة بها من مثل إحساننا بالخصوصية، ومفاهيمنا للملكية، وأنماط استهلاكنا، والوقت الذي نكرسه للعمل والترفيه، وكيف نطور وظائفنا، ومهاراتنا، وكيف نلتقي بالناس ونتواصل بهم ونرعى علاقاتنا معهم، هذه التأثيرات كلها تحتاج إلى استعداد وتصدق، والآمال معلقة في هذا الشأن على النظم التعليمية للقيام بحركة الترشيح والتكيف.

تسعى الثورة الصناعية الرابعة إلى تحقيق الترابط التفاعلي بين تكنولوجيا المعلومات والآلات والإنسان، بهدف إيجاد كفاءة عالية في استخدام الموارد للتصنيع الذكي، ومع زيادة وضوح هذا الترابط زادت التساؤلات حول اتجاهات التعليم المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الاحتياجات التي تفرضها هذه الثورة أو تنتج عنها (35)، حيث يتوقع حدوث تغييرات جذرية في الوظائف وفي أكثر من ثلث المهارات المهمة الموجودة حالياً لدى القوى العاملة، الأمر الذي باتت الحاجة معه ملحة لإعادة النظر في المناهج وطرق التدريس لضمان نواتج تعلم تعتمد على التفكير الناقد، وحل المشكلات، والمقدرة على التواصل الفاعل، والعمل الفريقي. وتزداد مهمة الجامعات تحديداً في اتجاهين: الأول يتمثل في المسارعة إلى إيجاد تخصصات تطلبها أسواق العمل تماشياً مع ما تفرضه الثورة الصناعية الرابعة (19)، (35). أما الاتجاه الثاني فيتركز حول إعادة النظر في طبيعة نواتج التعلم التي يتسلح بها خريجو الجامعات؛ حيث يرى المقدم (7) ضرورة تطوير الكيفيات التي بها يمكن تنمية المهارات المستقبلية لدى الطلبة في

صحيح أن للاعتماد الأكاديمي فوائد كثيرة كرفع سمعة الجامعة، وتعزيز البعد المهني في تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس، لكن الأهم فيما تلمسه المجتمعات من الاعتماد إنما هو ضمان نوعية الخريجين وملاءمة نواتج تعلمهم للاحتياجات الحقيقية لهذه المجتمعات ولأسواق العمل فيها، وعلى هذا الأساس ترتفع ثقة المجتمع بالجامعة، وتتل موقفاً تنافسياً. وهذا هو الأساس لقياس قوة النظام التعليمي وتميزه، حيث نواتج التعلم أدق أداة للمساعدة عند تطبيق نظام الجودة في التعليم العالي (25). إضافة إلى كونها اللغة المشتركة بين نظم التعليم على المستوى الدولي، وفي الوقت ذاته تشكل لغة مشتركة بين جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية التعلمية على المستوى الوطني، سواء كانوا أكاديميين أم أرباب عمل أم طلبة.

يركز الاعتماد الأكاديمي الفاعل على نواتج التعلم كمخرجات مقيسة تخدم الوظائف والمهن وتلبي احتياجاتها من المعارف والمهارات، ولعل مما يؤكد على أهمية نواتج التعلم اليوم كمحور تدور حوله عمليات الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم ما يصدر عن المنظمات الدولية من مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة الاختبارات التربوية (ETS) (21) من نتائج وتقارير، وما يرافق ذلك من مراجعات وقرارات. ولقد كان للاختبارات الدولية مثل: اختبارات تقييم الطلبة الدوليين (PISA) (36) واختبارات تقييم نواتج التعلم في التعليم العالي (AHELO) (1) دور كبير في إكفاء التنافس بين الدول على إصلاح التعليم العام والتعليم العالي استناداً إلى معايير ومؤشرات تقرها هيئات الاعتماد. ولقد كان هذا التأثير قوياً إلى درجة أن نتائج تقارير عام 2010 أدت إلى تعديل السياسات التعليمية لكثير من الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن قبل أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (33) برنامجاً دولياً لتقييم نواتج التعليم العالي (Assessment of Higher Education Learning Outcomes (AheLO))، وهي مبادرة هدفت دراسة ما إذا كان من الممكن وضع تدابير دولية لتقييم نواتج التعلم في التعليم العالي (36). كما أطلقت المنظمة نفسها برنامج التقييم الدولي للكفاءات لدى البالغين (Programme for The International Assessment of Adult Competencies (PIAAC))، وكان غرضه التأكد من درجة كفاءة الخريجين للمشاركة في تنمية المجتمع وازدهار اقتصادياته (34). من هنا نشأت لدى الجامعات المتقدمة قناعات بضرورة السعي الحثيث للتكيف مع متطلبات كل مرحلة واستحقاقاتها، من ذلك ما أكد عليه رئيس مجلس جامعات أونتاريو Council of Ontario Universities كما عند بلو (13) من أن العصر يتسم بالتغير المستمر، مما يتطلب مزيداً من التكيف، وهو ما يدفع لتحديد دور جديد للجامعات، هذا الدور يجب أن تُقدم الجامعات فيه التنمية الفكرية والشخصية الواسعة التي تمكن الخريجين من الازدهار في عالم يتغير باستمرار لضمان ملامتهم

التساؤل الرئيس لهذه الدراسة هو "ما دور الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة؟ يتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة في مجال التعليم العالي؟
2. ما درجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة الكمية؟
3. ما درجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة من وجهة نظر الخبراء؟
4. كيف يمكن لنتائج الدراسة النوعية أن تقدم توضيحاً أكثر لدرجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة كما قيست كميًا؟

أهداف الدراسة

1. تحديد استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة في مجال التعليم العالي.
2. تحديد درجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة الكمية.
3. تحديد درجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة من وجهة نظر الخبراء.
4. الاستفادة من البيانات النوعية في الوصول إلى تفسيرات أدق لنتائج الشطر الأول من الدراسة المزجية والمخصص للدراسة الكمية.
5. تقديم توصيات مستندة إلى نتائج الدراسة لتستفيد منها الجهات المعنية في تطوير تطبيقات الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الدور المنوط بالاعتماد الأكاديمي في التحقق من مقدرة الجامعات على الاستجابة للاحتياجات المستجدة للمجتمع وأسواق العمل ومن بينها المستجدة التي تفرضها الثورة الصناعية كاستحقاقات مرتتبة على الجامعات. وتتلخص أهميتها النظرية في التالي:

1. إضافتها للمعرفة العربية ما يتعلق باستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة في مجال التعليم العالي.

مختلف مراحلهم الدراسية، وفق أنظمة تعليمية تسعى لتحقيق نتائج نوعية قابلة للقياس.

في ضوء ما تقدم واستناداً إلى الدراسات التي تناولت واقع خريجي الجامعات العربية نجد أن هناك فجوة بين الواقع والمأمول؛ فقد أظهرت دراسة للبنك الدولي قام بها أنجل-أوردينولا وآخرون⁽¹⁰⁾ أن البلدان العربية، وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط تعاني من تدني درجة ملاءمة الخريجين لأسواق العمل، وأن لدى هؤلاء الخريجين نقصاً في المهارات المطلوبة، كما كشفت الدراسة عن ضعف التشاركية والتنسيق بين الجامعات وأرباب العمل. هذا على الصعيد العربي، أما على صعيد المملكة العربية السعودية فيرى حمزة⁽²⁴⁾ أن هناك ضعفاً في الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الوطنية في المملكة، مع تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي، وضعف المقدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، وقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية. إضافة إلى تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا تحتاجها أسواق العمل، يوازيه نقص في تخصصات أخرى، وهذه النتائج تشير إلى طبيعة التواصل بين الجامعات وأرباب العمل، وضعف التشاركية في التخطيط لنواتج التعلم التي يتسلح بها الخريجون.

مشكلة الدراسة

مع اهتمام المملكة بتطوير التعليم العالي وزيادة الاهتمام بمعايرته وتقويمه، وارتفاع وتيرة المناداة بضرورة الاستعداد للمستقبل ووظائفه، والمهارات التي تتطلبها تلك الوظائف استناداً إلى تقارير دولية ومحلية مختلفة جعلت من مواكبة التعليم العالي السعودي ومخرجاته للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية ضرورة. كل ذلك كان مدعاة لإسناد أمر متابعة ذلك لهيئة تقويم التعليم والتدريب ممثلة في المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ليتحقق من هذه المواكبة وقياس درجتها من خلال تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، ولقد مضى على تطبيق هذه المعايير ما يزيد عن عشرة أعوام، رافقها جدل واسع حول جدوى الاعتماد الأكاديمي، والمعوقات التي تعترضه، كما رافقها تغيرات كثيرة اقتصادية واجتماعية على المستويين الدولي والوطني، تستوجب دراسة تتعدى حدود المنهج الكمي للوصول إلى نتائج نوعية توضح واقع الاعتماد الأكاديمي وما يقوم به من دور في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة للمتغيرات والمتطلبات المستجدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ما تفرضه الثورة الصناعية من استحقاقات في هذا المجال، من هنا تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما دور الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة؟

أسئلة الدراسة

الحدود البشرية: اقتصر تطبيق أداة الدراسة الأولى (الاستبانة) على العاملين في وحدات الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات المستهدفة. في حين اقتصر تطبيق أداة الدراسة الثانية (بطاقة المقابلة المعمّقة) على المستشارين والخبراء في مجال الاعتماد الأكاديمي، ممن يعملون أو سبق لهم العمل في المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي والتعاون معه في عمليات التقويم والمراجعات الخارجية التي تستهدف جميع الجامعات السعودية.

الحدود المكانية: طبقت أداتا الدراسة على الجامعات السعودية الحكومية في مدينة الرياض.

الحدود الزمانية: طبقت أداتا الدراسة على عيّنتي الدراسة، وجمعت بياناتهما في الفصل الثاني من العام الدراسي 2019/2020م.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل كلاً من الإطار النظري المتعلق بالثورة الصناعية الرابعة والاعتماد الأكاديمي، والدراسات السابقة ذات العلاقة وفق البيان التالي:

الثورة الصناعية الرابعة

تُعرف الثورة الصناعية الرابعة بالاختصار الإنجليزي (IR4)، ويقصد بها الموجة الصناعية الجديدة التي تستند إلى الصناعة في طورها الرابع من حيث استخدامها للتقنية، لا سيما التكنولوجيا الحديثة في مجالات الروبوتات والذكاء الاصطناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وإنترنت الأشياء، واستخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية⁽²⁶⁾. لقد اختتمت الثورة الصناعية الرابعة حقبة التطورات المتلاحقة بالتحوّل إلى الابتكار القائم على مزيج من التكنولوجيا التي تتلاقى فيها العوالم الفيزيائية والرقمية والبيولوجية معاً على شبكة الإنترنت⁽²⁹⁾. وهذه الثورة يقودها عدد من المحركات الرئيسية مثل: الذكاء الصناعي، والروبوتات، والسيارات ذاتية القيادة، والطابعات ثلاثية الأبعاد، والبيانات العملاقة، والعملات الافتراضية، وإنترنت الأشياء، والبيوتكنولوجي، وتخزين الطاقة، والحوسبة الكمومية Quantum computing، وكلها تستوجب من جميع القطاعات بما فيها قطاعات التعليم الاستعداد لها وعمل اللازم حيالها.^{(41) (43)}

يتوقّع الخبراء للثورة الصناعية الرابعة إحداث تحولات جذرية للبشرية، وستكون هذه التحولات إيجابية اعتماداً على كيفية التعامل مع المخاطر والفرص التي تنشأ على طول الطريق، ومن أهم الفرص إيجادها لوظائف جديدة، لكنّها في المقابل تهدد بتهميش بعض الفئات من الوظائف والمهن التقليدية، وتفاقم عدم المساواة، وإيجاد مخاطر أمنية، وتقويض العلاقات الإنسانية، مما يستدعي تركيزاً على مهارات خاصة تناسب المرحلة، مع تركيز لا يقل في مقداره أيضاً على المعايير الأخلاقية، حتى لا تطغى التقنية على وجود الإنسان. وهذا ما يؤكد عليه شواب⁽⁴⁰⁾ من وجوب إدخال القيم والأخلاق في صميم

2. توضيح الاهتمام العالمي بمتابعة أداء الجامعات وقياس

أدائها على نواتج التعلّم التي تسعى لإكسابها لخريجها.

3. توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الثورة الصناعية الرابعة والاعتماد الأكاديمي.

وأما أهميتها التطبيقية فيتوقع لهذه الدراسة أن تستفيد من نتائجها الجهات التالية:

1. المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في مراجعة المعايير والمؤشرات وتطوير الممارسات وآليات التطبيق بالاشتراك مع الجامعات السعودية.

2. الجامعات السعودية وقياداتها، والقائمون فيها على مشروعات الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ لانتهاج السبل الكفيلة بتفعيل دور المعايير وقياس مؤشراتنا في تطوير العملية التعليمية التعلّمية في الجامعات.

3. الباحثون والأكاديميون في مجال إدارة التعليم العالي وجودته، لإجراء المزيد من الدراسات في هذا الشأن.

التعريفات الإجرائية

دور الاعتماد الأكاديمي: الاعتماد الأكاديمي مجموعة من عمليات ضمان الجودة التي يتم بموجبها تقييم الخدمات والعمليات في المؤسسات التعليمية أو البرامج التي تقدّمها، من قبل هيئة خارجية لتحديد ما إذا تم استيفاء المعايير المعمول بها. وتمنح الهيئة هذه المؤسسة أو البرنامج صفة مُعتمد. ويعتبر الاعتماد بديلاً تقليدياً عن إشراف الحكومة على تقويم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها⁽³¹⁾. أما دور الاعتماد فهو المهمّات المنوطة به. وعليه يكون التعريف الإجرائي لدور لاعتماد الأكاديمي في هذه الدراسة أنه ما تظهره أدواتها وتحليل بياناتها الكمية والنوعية من درجة تحقّق مُهمّته في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة للاحتياجات المستجدة للمجتمع، وأسواق العمل فيه، بما فيها استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة.

استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة: الاستحقاق في اللغة العربية يعني الجدارة، أو ما يجدر عمله، وجمعه استحقاقات، واستحقّ الشيء والأمر استوجب⁽⁶⁾ وعليه تكون استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة ما تفرضه هذه الثورة على المجتمعات والدول ومؤسساتها من أمور يجب الوفاء بها لمواكبة التغييرات المصاحبة للثورة أو التعايش معها. وتعرّف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها ما تسفر عنه نتائجها من تحديد لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة استناداً إلى التحليل النوعي لمضامين التقارير والدراسات الدولية ذات الصلة مدعّمة بأراء الخبراء.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تتحدد الدراسة بموضوع دور الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة.

ليقف على قدميه في عالم متغير. حيث يرى فسفكيس⁽⁴⁵⁾ أن التقنيات المصاحبة للثورة الرابعة من رقميات وروبوتات وذكاء اصطناعي لن تسبب عجزاً في الوظائف، وإنما أيضاً تسبب عجزاً في المهارات؛ حيث سينتج عن التغيرات التي نشهدها اليوم نوعية جديدة من الوظائف تختلف بشكل كبير عن وظائف اليوم، ولعل هذا يدعم ما ذهبت إليه دراسة فراي وأوسبورن Frey & Osborne⁽²²⁾ من أن الوظائف والمهن الأقل عرضة لمخاطر الأتمتة ستكون هي الوظائف التي تتطلب مهارات خاصة مثل المقدرة على التواصل والتعامل مع الآخرين، والمقدرة على الإقناع والتفاوض، والذكاء الاجتماعي، وتطوير الأفكار الجديدة.

تواجه الدول في ظل هذه الثورة تحديات أهمها أنها مطالبة بالتطوير التقني والرقمي، مع ما يلازمهما من أتمتة الوظائف والأعمال والإجراءات، مما يعني الاستغناء عن العنصر البشري، وفي نفس الوقت هي مطالبة بالعمل على تقليل نسب البطالة بين مواطنيها بإيجاد فرص عمل لهذا الزخم الهائل الذي تقذف به الجامعات من الخريجين سنوياً. فكيف العمل مع هذا التعارض بين المهمتين، هذا الأمر الذي يدفع بعض الدول إلى التدخل بقرارات وسياسات خاصة⁽¹⁵⁾. ولا يمكن للجامعات ان تتأى بنفسها عن حل هذا التعارض، ولا أن تتأى بنفسها أيضاً عن أسواق العمل واستشعار حاجاتها المتجددة، من هنا تبرز ضرورة التنبيه لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة على صعيد الجامعات، والتي تتمثل في جانبين؛ جانب الوظائف التي تنتظر خريجي هذه الجامعات، وجانب المهارات المستقبلية المطلوبة لأسواق العمل، سواء أكانت للوظائف الجديدة أم للوظائف التقليدية الحالية، ويرى شواب⁽⁴⁰⁾ أن التكنولوجيا والاضطرابات التي ترافقها لا تعتبران قوة خارجية لا يمكن للبشر التحكم فيها، فكلنا مسؤولون عن توجيه القرارات التي نتخذها على أساس يومي كمواطنين ومستهلكين ومستثمرين. ينبغي لنا بالتالي اغتنام الفرصة والقوة التي لدينا لتشكيل الثورة الصناعية الرابعة، وتوجيهها نحو مستقبل يعكس أهدافنا وقيمنا المشتركة.

يتوقع تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي. أن أكثر من 65% من الطلبة اليوم سوف يعملون في وظائف مستقبلية جديدة ومستحدثة، وليست موجودة في واقعنا الحالي. وذلك يعود للثورة الصناعية الرابعة بكافة أشكالها وجوانبها ومن هذه الوظائف: استخدام الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، ومعالجة البيانات كبيرة الحجم، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين، والأجهزة الذكية. وسيترتب على هذه التحولات حاجة ملحة لنوعية خاصة من المهارات أهمها: المهارات التحليلية والبحثية، ومهارة الابتكار والإبداع، وحل المشكلات واتخاذ القرار، ومهارات التكيف وقبول التغيير، ومهارات الاتصال والتواصل عبر منصات التواصل الإلكترونية وأدواتها، والمهارات القيادية، والمهارات التطويرية، ومهارات العمل بفاعلية عالية ضمن

السلوك الفردي والجماعي، وهذا الأمر لا شك منوط بالمؤسسات التعليمية. لكن هيثواي⁽²⁸⁾ يرى أنه لا تزال ردود الفعل متناقضة تجاه الثورة الصناعية الرابعة، بين الإعجاب بالاحتمالات الجديدة بالنسبة للبعض، والتخوف من التغيير بالنسبة للبعض الآخر. وفي الحقيقة لا تزال التأثيرات الدقيقة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة على المجتمع والكوكب غير معروفة، وإن كان من المؤكد أنها ستحدث تغييراً عميقاً وسريعاً⁽³⁵⁾؛ ففي المجال الاقتصادي المتعلق بالعمل والبطالة هناك مؤشرات على حدوث أمرين: التغيير في طبيعة الوظائف، وزيادة الطلب على مهارات جديدة للموظفين أهمها المهارات الفكرية العالية، والمهارات الاجتماعية التي تشمل الإقناع والذكاء العاطفي والمقدرة على تعليم الآخرين⁽⁴⁷⁾.

يرى بهزاد⁽¹²⁾ أن دول الخليج استعدت لدخول هذه الثورة بما يلزمها، لكنه لم يُشر إلى استعدادها في مجال التعليم والتعليم العالي والتقني لاستحقاقات هذه الثورة. ومع هذا هناك من يرى تأخر مؤسسات التعليم العربية بعمومها في الاستجابة لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، ففي الحالة المصرية مثلاً تخرج دراسة الدجج⁽⁴⁾ بنتائج أهمها: ضعف مشاركة رجال الأعمال في صنع السياسة التعليمية وتشكيلها، على الرغم من كونهم الأكثر إدراكاً لحاجات السوق، والمواصفات المطلوبة في الخريجين، كما أنه لا يوجد تناسب بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات أسواق العمل. وكان من بين أخطر النتائج أن التعليم الجامعي رغم الجهود الرامية إلى تطويره، إلا أنه لم يحقق النمو الشامل للخريج في كافة النواحي العقلية والثقافية والخلقية والوجدانية على الدرجة المثلى. وعلى صعيد المملكة توضح دراسة وظائف المستقبل في المملكة العربية السعودية المقدمة لمنتدى الرياض الاقتصادي⁽³⁸⁾ طبيعة ما يرافق الثورة الصناعية الرابعة من مثل: بروز تحديات جديدة في الوظائف متمثلة في فقدان فرص العمل وقتها، وضعف المقدرة على التكيف مع فرص الأعمال المتاحة، وضرورة زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ونمو اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقني، وتخفيض الاعتماد على النفط، والتحول نحو الصناعات البديلة، وتغيير أنماط العمل اليومي.

هذه التأثيرات المتوقعة أصبحت مؤرقة للمخططين للاقتصاد والتنمية وللنظم التعليمية على اختلافها، وإن لم يتم التعامل معها جيداً من قبل الجامعات وباقي المؤسسات التعليمية فإن لها تبعات خطيرة على المجتمع، ربما يكون من أخطرها انتشار البطالة، وتقليص فرص العمل، كما يشير إلى ذلك العلمي⁽²⁾، بالإضافة إلى اضمحلال دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهيمنة الشركات الكبرى، وكذلك اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء واندثار الطبقة الوسطى، مما يسهم في تغيرات اجتماعية كبيرة، تفرض على المؤسسات التعليمية أن تضطلع بدور مؤثر وفاعل لتجنب آثارها بإجراءات أهمها تمكين العنصر البشري، واكسابه المعرفة المتخصصة والمهارات اللازمة

لقد أصبح الاعتماد الأكاديمي نشاطاً ذا طابع عالمي، حيث تأسس له كل دولة هيئة وطنية لاعتماد مؤسساتها التعليمية وبرامجها المختلفة، ويتعدى نشاط بعض الهيئات حدوده الوطنية لتمنح الاعتماد لمؤسسات وبرامج دولية، وهو ما يطلق عليه اسم الاعتماد الدولي. وتهتم الجامعات في عمومها بالاعتماد الأكاديمي إدراكاً منها لأهميته التي تتمثل في أمرين: أولهما أن الاعتماد يقوم على جملة من المعايير والمؤشرات التي توجه نشاط المؤسسات التعليمية وبرامجها الأكاديمية، مما يسهل عليها عملياً التخطيط والتنفيذ والتقييم. وأما الأمر الثاني فهو أن حصول المؤسسة وبرامجها على الاعتمادات، وإعلانها على الملأ يزيد من ثقة جميع الأطراف ذات العلاقة من مثل: الطلبة، وأولياء الأمور، وأرباب العمل، والجهات الموظفة للخريجين، بالإضافة إلى ثقة مؤسسات التعليم الأخرى الوطنية منها والدولية، عند انتقال الطلبة إليها، أو عند تبادل الزيارات الأكاديمية، واستقطاب الأساتذة، أو التعاون الدولي والثقافي فيما بين هذه المؤسسات.

الدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الدراسات السابقة ذات العلاقة بكل من تأثيرات الثورة الصناعية في مجال التعليم، والاعتماد الأكاديمي، وبحسب تسلسلها الزمني، واختتمت بالتعليق عليها وبيان موقع الدراسة الحالية منها.

دراسة ثومسون (2019)⁽⁴⁴⁾ هدفت تعرف الكيفية التي ينظر بها الشباب السعوديون لمهارات الوظائف المستقبلية، كاستحقاقات للثورة الصناعية الرابعة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي من خلال استطلاع آراء المواطنين الشباب، بإجراء مقابلات معهم بالإضافة إلى عقد مقابلات ضمن مجموعات بؤرية، وأكدت النتائج على تزايد إدراك الشباب السعودي للحاجة إلى الاستعداد لآثار الثورة الصناعية الرابعة على سوق العمل في المملكة العربية السعودية. ووفقاً لنتائج هذه الدراسة فإن الشباب السعودي بات يدرك أن امتلاكه المعرفة لم يعد كافياً للنجاح في الحياة العملية، وأن ما تعلموه في المؤسسات التعليمية ليس كافياً، كما أشاروا إلى كثير من نقاط الخلل في العملية التعليمية والتي من شأنها أن تقلل من درجة اكتساب الخريجين للمهارات المطلوبة لوظائف المستقبل.

دراسة الشهري والسعدون (2019)⁽⁹⁾ التي هدفت تعرف واقع العلاقة بين الثورة الصناعية الرابعة ومخرجات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في مدينة الخرج السعودية، وكذلك قياس درجة رضا عينة الدراسة عن جودة مخرجات التعليم في ظل الثورة الصناعية الرابعة، واستخدمت الباحثان المنهج الوصفي، كما استخدمتا الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وكان من نتائج الدراسة أن نسبة موافقة أفراد العينة على بنود الاستبانة كانت 50%، وأن نسبة الحياد 2%، في حين كانت نسبة

فرق العمل، ومهارات التطوع، ومهارات التفكير الناقد. مهارات التفاوض والتنسيق مع الآخرين، ومهارات الإنصات النشط، والمهارات القيادية الخاصة بإدارة المشاريع الكبرى والمعقدة⁽³⁸⁾،⁽⁴⁶⁾، وتختصر بومبا (Pompa)⁽³⁷⁾ المسألة في تقسيمها لهذه المهارات إلى ثلاث مجموعات رئيسية، هي الأكثر أهمية للنجاح في الحياة اليوم وهي: مهارات التعلم والابتكار، ومهارات الإعلام والوسائط والتكنولوجيا، والمهارات الحياتية والمهنية.

لقد تم تقييم الوضع الراهن لسوق العمل والقوى العاملة في المملكة من خلال تتبع الدراسات والإحصاءات ذات العلاقة؛ حيث أكدت دراسة ثومسون⁽⁴⁴⁾ على تزايد إدراك الشباب السعودي للحاجة للاستعداد للثورة الصناعية الرابعة وآثارها على أسواق العمل في المملكة. فيعتقد العديد من هؤلاء الشباب بضرورة التركيز على المهارات التي تحتاجها وظائف المستقبل ومن أهمها: المهارات التقنية، وفهم الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، ومهارات الترميز، وتطوير قواعد البيانات والبرمجيات، وإتقان لغات الحاسب الآلي لتحليل البيانات، وكذلك المهارات المرتبطة بالمقدرة على التحليل، وخفة الحركة، والمرونة، والإبداع، والمهارات القيادية، وحل المشكلات، والتعلم مدى الحياة، والمقدرة على التعامل مع ضغوط العمل، ومهارات التواصل الفاعل والمقدرة على الاقتناع. كما أكدت توصيات المؤتمر الدولي لتقويم التعليم كما عند المقدم⁽⁷⁾ على أنه على الشباب السعودي أن يؤمنوا مستقبلهم باكتسابهم لمهارات القرن الحادي والعشرين، والتي هي مزيج من القدرات الموجودة لديهم والقدرات الجديدة لينجحوا في عالم سريع التغير.

الاعتماد الأكاديمي

من معاني كلمة اعتماد لغةً الثقة، واعتماد الشيء، إذا وافق عليه لثقته به، ولا يبعد المعنى في اللغة الإنجليزية عن هذا؛ فقد ورد مصطلح Accreditation بمعنى القبول أو الموافقة الرسمية أو الثقة⁽¹⁴⁾ ومن الناحية الاصطلاحية نلاحظ شبه اتفاق حول ماهية الاعتماد الأكاديمي، فهو إعلان رسمي منشور يُعلن فيه عن استيفاء المؤسسة أو البرنامج لمتطلبات الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة بالمؤسسة أو البرامج التعليمية فيها⁽⁵⁾. وهو اعتراف بقدرة هذه المؤسسات وبرامجها على تحقيق رسالتها وأهدافها، في ضوء معايير يتم تحديدها مسبقاً، من قبل هيئات متخصصة⁽³⁾. وأما لين lenn فتحدد مفهومه على أنه نوع من عمليات ضمان الجودة التي يتم بموجبها تقييم الخدمات والعمليات في المؤسسات التعليمية أو البرامج التي تقدمها، من قبل هيئة خارجية لتحديد ما إذا تم استيفاء المعايير المعمول بها. وتمنح الهيئة هذه المؤسسة أو البرنامج صفة مُعتمد. ويعتبر الاعتماد بديلاً تقليدياً عن إشراف الحكومة على تقويم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها⁽³¹⁾.

فصديّةً من أربع كليات أعمال كندية، وجمعت البيانات من مصادر متعدّدة. وتم تحليل البيانات باستخدام برمجية (NVivo)، وأشارت النتائج إلى أن اعتماد هذه الكليات سهل التعلّم التنظيمي في ثلاث كليات منها. وأن الاعتماد الأكاديمي عزز التوافق الاستراتيجي، وسمح بإعادة تقييم رسالة الكلية، وأكد على إدارة الأداء؛ كما كان الاعتماد الأكاديمي بمثابة محفّز للتغيير، وهو الدافع وراء تحسين البرامج. ومن حيث العوامل السياقية، وجدت الدراسة أن للقيادة الدور الأكثر انتشاراً على تأثيرات التعلّم التنظيمي، مما يؤثر إيجاباً على أداء هذه الكليات، الأمر الذي يمكن قياسه في الخريجين وخصائصهم. كما أبرزت النتائج أهمية القيادة التعليمية في تسهيل العمليات للوصول إلى النتائج السابقة.

ورسالة دهمان والدجني (2013) (18) التي هدفت تعرّف دور التقييم الخارجي في تطوير أداء كليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل تفعيله. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وطبقا استبانة على عيّنة مكوّنة من (183) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، وكان من نتائجها أن درجة تقديرهم لهذا الدور كبيرة، مما يعني أن لعمليات التقييم الخارجية دوراً في تطوير أداء كليات التربية في الجامعات الفلسطينية.

ورسالة الكندري (2010) (5) التي هدفت تعرّف تأثير المعرفة باحتياجات سوق العمل على تحسين أبعاد جودة الخدمات التعليمية. وكانت عيّنتها من الطلبة الخريجين من كليات جامعة الكويت. ومن نتائجها أن المؤسسات التعليمية تُعدّ برامجها لمتطلبات قصيرة المدى، مما ينتج عنها عدم مواءمة خريجي هذه المؤسسات لأسواق العمل المحلية والعالمية، وأوضحت الدراسة أيضاً أن العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية علاقة تبادلية، وذات أهمية كبيرة في بناء الدول المتطورة، ومهمة لمواكبة حركة التقدّم والتطور الاجتماعي والثقافي والعلمي، وضرورية لإعداد كوادر علمية مؤهلة تسهم في الوفاء باحتياجات التنمية، إلا أن التعليم مازال يواجه تحديات تتعلق بمدى ملاءمة مخرجاته مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال النظر في الدراسات السابقة يُلاحظ أنها كلّها استخدمت المنهج الكمي (الوصفي) سوى دراسة إليوت و (Elliot & Goh, 2013) (20) التي اعتمدت المنهج النوعي. والنقت جميعها على دراسة مدى ملاءمة مخرجات التعليم لحاجات أسواق العمل بشكل عام، واختصت كل من دراسة الشهري والسعدون (2019) (9) واثومسون (2019) (44) بتناول واقع العلاقة بين الثورة الصناعية الرابعة ومخرجات التعليم من حيث المهارات التي تتطلبها الوظائف التي تأتي نتيجة لاستحقاقات هذه الثورة. ومع أن تقييم ملاءمة مخرجات التعليم لحاجات أسواق العمل هو المحور الرئيس الذي تدور حوله عمليات الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومع أن الدراسات السابقة كانت كلها

رفض بنودها 30%. مما يستوجب إعادة النظر في العمليات والإجراءات لزيادة درجة مواءمة الخريجين ومهاراتهم لأسواق العمل. وهدفت دراسة حسن (2018) (27) تعرّف تأثير الاعتماد الأكاديمي في تلبية احتياجات سوق العمل في الكلية التقنية الإدارية في بغداد، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة في جمع البيانات من عيّنة بلغت (30) عضواً من التدريسين في الكلية، وكان من نتائج الدراسة أن تطبيق الاعتماد الأكاديمي كان بدرجة معتدلة، لكنه يحتاج إلى دعم مالي، كما بيّنت أن هناك ضعفاً في آليات التنسيق مع أسواق العمل لمعرفة احتياجاتها الحقيقية.

وهدفت دراسة عيروط (2018) (11) تعرّف مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم الاستبانة، وطبقها على عيّنة من (594) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن مدى ملاءمة التخصصات التي تطرحها الجامعات الأردنية الرسمية لمواكبة حاجات القطاع العام جاء بمستوى متوسط.

ورسالة العبيد (2017) (8) التي هدفت تعرّف دور الاعتماد الأكاديمي في ضبط جودة معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام، ولم تخصص دولة بعينها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، وبيّنت نتائج الدراسة أهمية الاعتماد الأكاديمي كضرورة حتمية لضمان جودة التعليم، وأنه أحد المحفّزات الأساسية للارتقاء بالعملية التعليمية، وأنه يركز في جوهره على تقويم جودة المستوى التعليمي والأداء المؤسسي الذي يضمن جودة مخرجات النظام التعليمي. كما كان من نتائج هذه الدراسة أن الاعتماد الأكاديمي يعزز ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج الأكاديمية.

ورسالة حمزة (2015) (24) التي هدفت تعرّف مدى مواءمة مخرجات الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الوثائقي، وكان من نتائجها أن هناك ضعفاً في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الوطنية في المملكة، مع تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية لدى الخريجين، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية. إضافة إلى تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا تحتاجها أسواق العمل مع نقص في تخصصات أخرى، وهذه النتائج تشير إلى طبيعة التواصل بين الجامعات وأرباب العمل وضعف التشاركية بينهما في التخطيط لنواتج التعلّم التي يتسلح بها الخريجون.

وهدفت دراسة إليوت و (Elliot & Goh, 2013) (20) استكشاف أثر الاعتماد على التعلّم التنظيمي كما يراه المسؤولون وأعضاء هيئة التدريس في كليات الأعمال في الجامعات الكندية. واستخدم الباحثان المنهج النوعي ودراسة الحالة، واختيرت عيّنة

تمت إجراءات الدراسة وفق ما يلي من عمليات وخطوات:

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج المزجي Mixed Methods

Research بشقيه الكمي والنوعي، كونه المناسب لمشكلة الدراسة وأهدافها، ولما يمتاز به هذا المنهج من مزايا أهمها: تجاوز الاكتفاء بالبيانات الكمية إلى الوصول إلى بيانات نوعية من أشخاص على علم ودراية فنية ومتخصصة في موضوع الدراسة ومشكلتها، إضافة إلى مناسبته للدراسات التي يقوم بها باحثون على صلة وثيقة بمشكلة الدراسة، حيث للباحث في الدراسة الحالية خبرة تزيد عن عشر سنين في مجال الاعتماد والجودة والمراجعات الخارجية وتطوير البرامج الأكاديمية استناداً إلى المنحى القائم على نواتج التعلم. ثم إن لكل من المنهج الكمي والمنهج النوعي نقاط قوة وأوجه قصور في جمعها للبيانات، في حين يكون المنهج المزجي جامعاً لنقاط القوة في كلا النوعين، مما يمكن الباحثين من فهم المشكلة وأسئلتها فهماً أفضل، ويتلافى أوجه القصور في جمع البيانات في المنهجين، وهذه هي الفكرة المحورية للمنهج المستحدث المسمى بالمنهج المزجي (17). وقد اختار الباحث من تصاميم البحث المزجي "التصميم المزجي التتابعي التفسيري"، ليكون تصميم الدراسة الحالية كما يعرضه الشكل رقم (1)، حيث برز بعد تحليل البيانات الكمية ما يستدعي الوصول إلى بيانات نوعية تفسرها وتوضحها بصورة أدق، وهذا سبب قوي لاختيار هذا التصميم

التصميم المزجي التتابعي التفسيري
Explanatory Sequential Mixed Methods Design



شكل 1: تصميم الدراسة الحالية (Creswell, 2014, 270)

المجتمع والعينة

تكوّن مجتمع الدراسة من الجامعات السعودية الحكومية، وتم اختيار عينة الدراسة الكمية بالطريقة العشوائية، فسُمت المملكة بها إلى ست مناطق من حيث توزّع هذه الجامعات، لتكون وحدة العينة مجموعة الجامعات في المنطقة الواحدة، وبطريقة عشوائية اختيرت العاصمة (الرياض) من بين هذه الست، وعليه تكون كل جامعاتها عينة واحدة وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وطبقت أداة الدراسة على العاملين فيها في الجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث تم

معنية بهذا، إلا أن بعضها كان أكثر تصريحاً بذلك مثل: دراسة حسن (2018) (27)، ودراسة إليوت وقو (Elliott&Goh, 2013) (20) ودراسة العبيد (2017) (8)، وذلك من خلال تناولها لتأثير الاعتماد الأكاديمي على هذه المخرجات ومواعمتها مع الحاجات المتجددة لأسواق العمل.

وتختلف الدراسة الحالية عن سابقتها في تركيزها على عينة الخبراء ممن يمتاز بالإحاطة بالمشكلات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي وتطبيقاته في الجامعات، وكذلك اختلفت عن سابقتها من حيث المنهج: إذ أنها اعتمدت المنهج المزجي Mixed Method الذي يجمع بين المنهج الكمي والمنهج النوعي للوصول إلى ما هو أعمق من البيانات الكمية، والوصول إلى تحديد دقيق للمشكلات التي تعترض مسألة الموامة بين مخرجات الجامعات والحاجات الحقيقية، التي تأتي استحقاقاً للثورة الصناعية الرابعة. كما تتميز هذه الدراسة بإبرازها لقيمة المنهج المزجي في تناول قضايا التعليم العالي ومشكلاته، متوakبة في ذلك مع ما تتادي به مراكز بحثية وباحثون دوليون، خصوصاً بعد إدراكهم أن المنهج الكمي لم يعد كافياً للإحاطة بالمشكلات بعمق، وقد طوّرت أدلة خاصة بالمنهج المزجي في العلوم الاجتماعية والتربوية (17) (42)، وكذلك صدرت مجلات متخصصة فيه من مثل مجلة البحوث المزجية JMMR (39) ويتوقع لهذه الدراسة وفق هذا المنهج أن تخرج بنتائج وتوصيات من شأنها مساعدة أصحاب القرار في تفعيل الدور المؤمل للاعتماد الأكاديمي في ضمان تطوير مخرجات الجامعات بما يخدم مجتمعاتها.

وتختلف الدراسة الحالية عن سابقتها في تركيزها على عينة الخبراء ممن يمتاز بالإحاطة بالمشكلات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي وتطبيقاته في الجامعات، وكذلك اختلفت عن سابقتها من حيث المنهج: إذ أنها اعتمدت المنهج المزجي Mixed Method الذي يجمع بين المنهج الكمي والمنهج النوعي للوصول إلى ما هو أعمق من البيانات الكمية، والوصول إلى تحديد دقيق للمشكلات التي تعترض مسألة الموامة بين مخرجات الجامعات والحاجات الحقيقية، التي تأتي استحقاقاً للثورة الصناعية الرابعة. كما تتميز هذه الدراسة بإبرازها لقيمة المنهج المزجي في تناول قضايا التعليم العالي ومشكلاته، متوakبة في ذلك مع ما تتادي به مراكز بحثية وباحثون دوليون، خصوصاً بعد إدراكهم أن المنهج الكمي لم يعد كافياً للإحاطة بالمشكلات بعمق، وقد طوّرت أدلة خاصة بالمنهج المزجي في العلوم الاجتماعية والتربوية (17) (42)، وكذلك صدرت مجلات متخصصة فيه من مثل مجلة البحوث المزجية JMMR (39). ويتوقع لهذه الدراسة وفق هذا المنهج أن تخرج بنتائج وتوصيات من شأنها مساعدة أصحاب القرار في تفعيل الدور المؤمل للاعتماد الأكاديمي في ضمان تطوير مخرجات الجامعات بما يخدم مجتمعاتها.

الطريقة والإجراءات

الصياغة، والملاءمة للبعد الذي جاءت فيه. وقد أُعيدت صياغة بعض فقرات الاستبانة، كما حُذفت ثلاث فقرات استناداً إلى ملحوظاتهم، وبذا أصبحت الاستبانة مكونة من (20) فقرة موزعة على أربعة أبعاد هي: كفاية المعايير والأدلة الإرشادية، وشمولية المعايير والأدلة الإرشادية ووضوحها، وفاعلية المعايير والأدلة الإرشادية، والمعوقات التي تحد من دور الاعتماد الأكاديمي، وفي كل بعد منها (5) فقرات.

وبخصوص الصدق النوعي يوصي كرسويل PP251,252 Creswell⁽¹⁷⁾ باعتماد إحدى استراتيجيات التحقق من الصدق النوعي *validity strategies*، وقد استخدم الباحث منها استراتيجيتين هما: متابعات المستجيبين *members checking* للتحقق من نتائج التحليل؛ وذلك من خلال إعادة نتائج تحليله على الخبراء أنفسهم في مقابلة ثانية، ليؤكد منهم من صحة المعاني الكامنة التي استطاع استنباطها من مضامين نصوص مقابلاتهم، وقد استطاع الباحث الوصول إلى أربعة منهم في المقابلة الثانية، كما استخدم الباحث استراتيجية استجواب الأقران *peer debriefing* للتحقق من الصدق النوعي؛ بأن عرض دراسته النوعية ونتائجها على زميلين من الباحثين للاستفادة من التساؤلات والاستفسارات التي يثيرانها أو يدونانها أثناء قراءتهما للدراسة النوعية ونتائجها. وقد استفاد الباحث من تطبيق هاتين الاستراتيجيتين في التحقق من بعض الصياغات وضبطها.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة الأولى (الاستبانة) بعد تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (30) فرداً من خارج عينة الدراسة، وتم احتساب الاتساق الداخلي لها، وباستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) وتبين أن نسبة ثبات فقرات الاستبانة تراوحت بين (0.87) و (0.89)، وكان الثبات الكلي لها (0.88). ثم تم حسابه بطريقة التجزئة النصفية، حيث بلغ (0.88) وهذه القيم مقبولة لاعتماد الأداة لجمع بيانات الدراسة.

وأما الثبات النوعي فيختلف عن الثبات في الدراسات الكمية، إذ هو عند جيبس (Gibbs)⁽²³⁾ ما يشير إلى أن الباحث استخدم في بحثه النوعي ما يتسق مع الإجراءات التي يقوم به الباحثون الآخرون في دراساتهم النوعية، وهذا ما قام به الباحث في هذه الدراسة، وقد وثق تلك الإجراءات، ومن بينها الموثوقية أو الصدق النوعي كما بين أعلاه. وقد حرص الباحث على توثيق المراجع العلمية التي يستند إليها في تلك الإجراءات.

تصحيح الأداة

تم تحديد الاستجابة على فقرات الاستبانة بخمسة مستويات، وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي؛ بحيث أعطيت درجة (5) لموافق بشدة، ودرجة (4) لموافق، ودرجة (3) لموافق إلى حد ما، ودرجة (2) لغير موافق، ودرجة (1) لغير موافق بشدة، ولتصحيح الأداة تم وضع

توزيع 170 استبانة، وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل منها 125 استبانة.

أما عينة الدراسة النوعية فتكونت من ستة خبراء ممن يعملون أو سبق لهم العمل كمستشارين للمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ويمتازون بأنهم متخصصون، وعلى قدر كبير من المعرفة والدراسة العميقة بالمعايير ومتطلبات استيفائها وإجراءات تطبيقها، وكيفية التحقق منها، وفي نفس الوقت هم على اطلاع تام بالتطبيق العملي لهذه المعايير، وما يرافق ذلك التطبيق من صعوبات وتحديات، ولهم آراؤهم المهمة في تطبيقات الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات استناداً إلى خبراتهم كمحكمين ومراجعين يندبهم المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي بين فترة وأخرى لتقييم الجامعات وبرامجها عند تقدمها للاعتماد المؤسسي والبرامجي. إضافة إلى معرفتهم بأحوال الجامعات وتطوراتها، كونهم في الأصل أعضاء هيئات تدريس مارسوا مهام مناصب عليا في جامعاتهم وتحديداً في مجال التطوير والجودة. وقد تم ترميز كل فردٍ منهم بحرف (م) ليعني (مستجيب) متبوعاً برقمه، لتمييز بعضهم عن بعض، بما يخدم عرض نتائج المقابلات ومناقشتها.

أداة الدراسة

ولتحقيق هدف الدراسة الرئيس تم استخدام أداتين هما:

الاستبانة: وتكونت من (20) فقرة تم تصميمها استناداً إلى المعايير والأدلة الإرشادية الصادرة عن كل من هيئة تقويم التعليم والتدريب، والمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة من مثل الإطار السعودي للمؤهلات سقف، وأدلة الجودة، ومقاييس التقويم الذاتي التي تشمل معايير الاعتماد الأكاديمي، ومؤشرات الأداء الرئيسية KPIs، ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي، بالإضافة إلى الأدب النظري، والتقارير والدراسات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة واستحقاقاتها في مجال التعليم العالي ومؤسساته.

المقابلة المعمقة: واحتوى دليلها على أربعة أسئلة أساسية مفتوحة، وجّهت لأفراد عينة المقابلة؛ تحورث الثلاثة الأولى منها حول كفاية المعايير والمؤشرات والأدلة الإرشادية، ووضوحها وشموليتها، بالإضافة إلى فعاليتها في تحقيق دورها في توجيه الجامعات لمواءمة خريجها لحاجات المجتمع وأسواق العمل المتجددة، وعلى رأس تلك الحاجات ما يتعلّق باستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة، في حين وُجّه السؤال الرابع لهم لإبداء آرائهم حول المعوقات التي تحد من دور الاعتماد الأكاديمي المؤمل منه.

صدق الأداة

تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة الكمية بعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص، وطلب إليهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة من حيث: وضوح

2. الاستعداد للتغيير في طبيعة الوظائف، حيث إن هذه الثورة تفرض وظائف جديدة تواكب الأتمتة والتقنيات الحادثة المتطورة. وربما ستتسبب في اندثار وظائف ومهن تقليدية، لم تعد قادرة على التكيف مع النظم الجديدة، الأمر الذي يفرض على الجامعات أن تأخذ هذا الأمر في الحسبان عند التخطيط لمخرجاتها.

3. التركيز على البحث العلمي التطبيقي والابتكار ورعايتهما، بما يخدم القضايا والمشكلات المستجدة.

4. بناء منظومة من القيم الأخلاقية ومُعززات الهوية، حفاظاً عليها من الاستلاب والتأثر بتبعات الرقمنة، والمتغيرات الثقافية المُولَمة التي ترافق الثورة الصناعية الرابعة.

5. تعزيز الجامعات لمرونتها في التخطيط للبرامج والمقررات، وتعديلها بحسب المتغيرات والمستجدات التي تؤثر في وظائف المستقبل والمهارات المطلوبة لها.

6. السعي لتحقيق تشاركية فاعلة في التخطيط لمخرجات البرامج الأكاديمية ونواتج تعلمها، وللتدريب الميداني مع الالتزام بالشفافية في المتابعة بين الجامعات وأرباب العمل.

7. رفع درجة الكفاءة الداخلية للمنظومة الإدارية والقيادية في الجامعات، بما يتواءم مع المتغيرات المحلية والدولية، بما فيها ما تفرضه الثورة الصناعية الرابعة.

الاهتمام بمهارات مخصوصة تتناسب الوظائف والأعمال الجديدة والمتغيرة أهمها: المهارات العقلية العليا من: حلّ للمشكلات، وتفكير ناقد، واستنتاج، وتفكير ابتكاري وإبداعي، ومهارات البحث والتطوير، ومهارات التفكير المنطقي، والمهارات الرقمية والتقنية، وتلك المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والمهارات الخاصة المرتبطة بتقنية المعلومات من حيث القدرة على جمعها ومعالجتها، والمهارات الوجدانية والاجتماعية، وأخيراً مهارات التعلم مدى الحياة، كونها الكفيلة بمقدرة الخريجين على التكيف مع أحوال العمل المتغيرة والانتقال بين مجالاته بسلاسة.

نتائج السؤال الثاني: ما درجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة الكمية؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تمّ احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة الكمية على فقرات أداتها، وبحسب أبعادها الأربعة، ويظهر الجدول رقم (1) قيم هذه المتوسطات.

جدول 1: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الاستبانة الأربعة.

الرقم	البعد	متوسط مجموع الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	درجة الموافقة

تقديرات (درجات قطع) تستند إلى المعادلة التالية: $(1-5) \div 3 = 1.33$ وهو الفرق بين كل درجة وأخرى، وعليه تكون درجة الموافقة منخفضة ما بين 1 - 2.33، ومتوسطة ما بين 2.34-3.67، ومرتفعة ما بين 3.68-5.

المعالجة الإحصائية

تم معالجة البيانات الأولية للدراسة وتحليلها كما يلي:
أولاً: استخدم النظام الحاسوبي SPSS للوصول إلى نتائج تجيب عن أسئلة الدراسة الكمية وفق المعالجات التالية:

- استخدام معادلة (كرونباخ ألفا) للتحقق من ثبات الأداة.
- استخدام كل من المتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الثاني.

ثانياً: بخصوص البيانات النوعية فقد استخدم الباحث النظام الحاسوبي (NVivo)، كما هو مبين في مقدمة إجابة السؤال الثالث.

نتائج الدراسة ومناقشتها

تم في هذا الفصل إيراد نتائج الدراسة، والتي تشكل إجابات عن أسئلتها، وكما يلي:

نتائج السؤال الأول: ما استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة في مجال التعليم العالي؟

للإجابة عن هذا التساؤل تتبع الباحث الأدب النظري ذا الصلة، والدراسات والتقارير الدولية، الصادرة عن منظمات مهتمة بقضايا التعليم والتنمية والاقتصاد، ودرس مضامينها دراسة تحليلية (استنباطية)، بهدف تحديد أهم استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة، وتبين أن استحقاقاتها كثيرة واسعة تطل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية، وركز في هذه الدراسة على ما يتصل منها بمجال التعليم العالي، حيث تكون الاستجابة لهذه الاستحقاقات ضرورة ملحة أمام الجامعات. وقد أعدّ الباحث فيها قائمة عرضها على مجموعة من الخبراء المتخصصين ممن سبق لهم العمل في دراسات دولية متعلقة بالتوظيف والبطالة المتصلة بمخرجات التعليم العالي والتقني، بهدف الاستفادة من ملحوظاتهم، وقد استفاد الباحث من ذلك في تعديل بعض الصياغات، وحذف واحداً من هذه الاستحقاقات اقترحوا حذفه؛ كونه مضمناً في الاستحقاقات الأخرى، كما اقترحوا تعديل واحد من الاستحقاقات متعلق بالمرونة، لتصبح قائمة الاستحقاقات على النحو التالي:

1. الاستشراف المستمر للتغيرات في أسواق العمل في القطاعات العامة والخاصة وغير الربحية.

الرقم	البعد	متوسط مجموع الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	درجة الموافقة
1.	كفاية المعايير والأدلة الإرشادية	19.40	3.39	3.88	3	مرتفعة
2.	شمولية المعايير والأدلة الإرشادية ووضوحها.	19.51	2.89	3.90	2	مرتفعة
3.	فاعلية المعايير والأدلة الإرشادية	19.38	3.21	3.88	3	مرتفعة
4.	المعوقات التي تحد من دور الاعتماد الأكاديمي.	22.32	2.93	4.46	1	مرتفعة
المتوسط الكلي للأبعاد						مرتفعة
4.03						

تنظيمية وإدارية، وبعضها الآخر راجع إلى أسباب مالية تكاد تكون متكررة عند كثير من الجامعات، ولعل الدراسات الكمية في هذا المجال لا تكفي، لذلك تبرز الحاجة إلى بيانات نوعية تفسر طبيعة الفجوة وتوضح أسبابها. وسيأتي بيان ذلك في إجابة السؤالين الثالث والرابع من أسئلة الدراسة.

نتائج السؤال الثالث: ما درجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة من وجهة نظر الخبراء؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال التحليل النوعي للبيانات التي جاءت في إجابات أفراد عينة المقابلة على الأسئلة الأربعة المفتوحة، وذلك بتنظيم تلك البيانات ضمن فئات، للتعرف على نماذج وعلاقات، تساعد في الوصول إلى أنماط عامة تجمع بينها، مما يعزز نتائج التحليل الكمي ويوضحها، وقد استُخدم في هذا التحليل برمجية التحليل النوعي (NVivo)، وهي أداة تحليل نوعي قوية يستخدمها الباحثون في تحليل البيانات تمهيدا لتحليل مضامينها. صحيح أنها لا تنوب عن الباحث في العمل الفكري لتحديد ما تعنيه البيانات، لكنها تساعده في تنظيم المحتوى لتسهيل عليه مهمة تحليل مضمون هذا المحتوى لاستنتاج المعاني الكامنة في كل البيانات التي جمعها وصنفتها البرمجية ضمن أنماط وأصناف وموضوعات تختزل تلك البيانات، والتزم الباحث في ذلك تقليب النظر وإعادة استقراء مدعماً بالتفكير الاستنباطي، ليصل بها إلى التجريد المطلوب في المعلومات المستخلصة من مضامين البيانات، مما مكّنه من الإجابة عن أسئلة الدراسة النوعية وتحديد السؤالين الثالث والرابع. وقد ظهرت سحابة الكلمات الأكثر شيوعاً في محتوى المقابلات كما في الشكل رقم (2).

من خلال النظر في الجدول رقم (1) يتبين أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة الميدانية جاءت كلها مرتفعة على الأبعاد الأربعة، وكذلك الدرجة الكلية للاستبانة. وجاء في المرتبة الأولى منها البعد الرابع المتعلق بالمعوقات التي تحد من دور الاعتماد الأكاديمي، وبمتوسط مقداره (4.46)، وجاء في المرتبة الثانية البعد الثاني المتعلق بشمولية المعايير والأدلة الإرشادية ووضوحها وبمتوسط (3.90)، مما يعكس درجة موافقة مرتفعة، ثم جاء في المرتبة الثالثة مكررة كل من البعد الأول المتعلق بكفاية المعايير والأدلة الإرشادية، الذي جاء متوسط فقراته (3.88)، ليعكس درجة موافقة مرتفعة، والبعد الثالث المتعلق بفاعلية المعايير والأدلة الإرشادية وبمتوسط قدره (3.88)، ويعكس أيضاً درجة موافقة مرتفعة. وهذه النتائج توضح دور الاعتماد الأكاديمي وأثره في توجيه الجامعات الوجهة الصحيحة للاستجابة للمتغيرات والحاجات المجتمعية المستجدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة الكمية، وهي نتيجة في مجملها تؤكد النتائج التي ذهبت إليها كل من دراسة (حمزة، 2015) (24) ودراسة (حسن، 2018) (27) ودراسة (العبيد، 2017) (8) ودراسة (دهمان والدجني، 2013) (18) ودراسة (Elliott & Goh, 2013) (20) من بيان أهمية الاعتماد. لكن عند إعادة النظر في نتيجة البعد الرابع المتعلق بالمعوقات التي تحد من دور الاعتماد الأكاديمي، والذي كان الأعلى درجة بين الأبعاد، وبمتوسط مقداره (4.46)، نجد هذه النتيجة تعكس توافقاً عالياً لدى المستجيبين على وجود هذه المعوقات في الميدان عند تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي ومؤشراتها؛ وهذا ما يقلل من الدور الحقيقي للاعتماد الأكاديمي، كما يشير إلى فجوة بين الدور المستهدف للاعتماد الأكاديمي كما هو مخطط له في المعايير والأدلة الإرشادية ووثائقها، وبين واقع الحال الملموس كما تظهره الممارسة اليومية لعمليات الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات.

يستطيع المهتم بهذا الشأن أن يرى وفرة البحوث والدراسات التي تتناول واقع الاعتماد الأكاديمي والمعوقات التي تعترضه في الجامعات العربية ومنها الجامعات السعودية. فمن خلال تتبع دراسات كثيرة أجريت على الجامعات السعودية لتحديد معوقات تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، نجد أن بعض هذه المعوقات راجع لأسباب

يزيد من أعباء أعضاء هيئة التدريس تجاه جمع الكم الهائل من الوثائق الورقية، وقد يقلل هذا الأمر من تركيز عضو هيئة التدريس على الهدف الرئيس له وهو تعليم الطلبة وتحقيق نواتج التعلم المخطط لها. ولعل هذا ما يزيد من درجة عزوفهم عن الانخراط في أنشطة الجودة ومشروعات الاعتماد الأكاديمي

وأما بخصوص نتائج السؤال الثاني من أسئلة المقابلة، المتعلق بشمولية المعايير والمؤشرات والأدلة الإرشادية ووضوحها، فيرى المستجيبون أنها تتمتع بالشمولية والوضوح النسبي، مما يُمكن معه الاعتماد عليها في توجيه نشاطات الجامعات السعودية لملاءمة خريجيها لأسواق العمل والحاجات الحقيقية والمستجدة للمجتمعات. وهو ما يلتقي مع ما تقرضه الثورة الصناعية الرابعة على مؤسسات التعليم العالي من استحقاقات، وزاد كل من (م/5) و(م/6) أنها واضحة في حد ذاتها وشاملة، لكنّ هناك ضعفاً لدى أعضاء هيئة التدريس في الوعي بأهميتها ودورها الفاعل، يرافق ذلك قلة المعرفة بآليات التعامل معها وتطبيقها، مع قلة المتخصصين في الجودة والاعتماد الأكاديمي لقيادة هذا الجانب في الأقسام العلمية. مما يُبرز الحاجة إلى التدريب وتطوير المعارف والمهارات لدى أعضاء هيئة التدريس. وربما كان للتغيير السريع في العاملين في الجودة والاعتماد الأكاديمي دور في هذه النتيجة.

أما إجابات أفراد المقابلة عن السؤال الثالث المتعلق بفاعلية المعايير والمؤشرات والأدلة الإرشادية، فتبين أنه يؤمل لها أن تكون فاعلة في حال تم تجاوز معوقات التطبيق. وهذا يعني أنه في الوقت الحالي ليست على الصورة المثلى من حيث الفاعلية؛ وكان في مضامين محتوى المقابلات ما يشير إلى أسباب تدني درجة هذه الفاعلية من وجهة نظر الخبراء؛ فقد بين (م/4) "أن فاعلية الجودة تزداد بانتشار ثقافتها"، و"بازدياد القناعة بأنها وسيلة للتحسين والتطوير المستمر" و"وزاد (م/3) أن تحقيق الاعتماد للدور المؤمل منه يحتاج إلى "تدوير ثقافة الجودة وقيمها" في الجامعات لدى الجميع قادة وعاملين؛ الأمر الذي تشكو منه الجامعات في واقع الحال.

لقد برزت هناك مشكلة تنظيمية أشار إليها أربعة من المستجيبين تتمثل في انعدام الاختيار السليم والجيد للمؤهلين من أصحاب الخبرة والتخصص ليقودوا أعمال الجودة ومشروعات الاعتماد الأكاديمي أسهم في تدني درجة فاعلية الاعتماد ومعاييره وأدلته المختلفة. وأكد كل من (م/5) و(م/6) على أن مما يقلل من فاعلية المعايير ومؤشراتها وأدلتها، عدم التوظيف الفاعل للتقارير للبرامج ومقرراتها، وتوصيات اللجان الاستشارية المشتركة مع أرباب العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لاستبانات المركز الوطني NCAAA الستة، فيرى (م/5) أن لهذه الاستبانات أهمية كبيرة في كونها وسيلة رئيسة للحصول على التغذية الراجعة من جميع الأطراف ذات العلاقة، ومع ذلك نتائجها لا تُناقش في الأقسام العلمية، مما يفوت فرص الاستفادة منها في خطط التحسين التي بها تُغلق دائرة الجودة، وهذه النتيجة



شكل 2: سحابة الكلمات Words Cloud الأكثر شيوعاً في نتائج المقابلات مع أفراد عينة المقابلة المعمقة بحسب برنامج (NVivo)

من خلال النظر في نتائج مقابلة الخبراء حول كفاية معايير الاعتماد الأكاديمي والأدلة الإرشادية لتوجيه الجامعات للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة، تبين أن ثمة شبهة اتفاق بينهم على كفايتها من الناحية النظرية البحتة، لكنهم كانوا مختلفين حول جدواها من الناحية التطبيقية، وقد اتضح من خلال كلامهم ما يفسر الفجوة بين الواقع والتطبيق؛ فيلقي كل من (م/2) و(م/3) باللائمة على الطريقة التي تُفرض بها المعايير على الجامعات، دون التأكد من تدوير الجودة في ذهنيّات العاملين فيها، وقد وصفها (م/2) "بسيّفة مُصلّية يسوقُ الجامعات للاعتماد قسراً"، هذا الأمر نتج عنه أن تتسابق الجامعات على الاعتماد كغاية في حد ذاته على حساب الجودة الحقيقية، مما أسهم في انخفاض درجة المواءمة الحقيقية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات المجتمع وحاجاته المستجدة. ثم يتساءل (م/2) "هل يعقل أن تتال جامعة ناشئة الاعتماد، ولا تتاله أخرى عريقة؟"، وهل هذا يعني أن مخرجات الجامعة الناشئة من الطلبة أفضل من مخرجات الجامعة العريقة؟". "لا شك أن مشكلات التطبيق أفرزت مثل هذه النتيجة".

لقد بين بعض المستجيبين أنه يصعب الحكم على المعايير والأدلة بمعزل عن سياقها التطبيقي، الذي يُبرز الكفاية الحقيقية لها، فيرى كل من (م/2) و(م/5) و(م/6) أن آليات تطبيق المعايير والأدلة يلزمها تطوير مشترك بين المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي وأهل الاختصاص من الأكاديميين العاملين في وحدات الجودة في الجامعات، من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة. وخلال المقابلات برزت قضية متعلقة بطبيعة المعايير وحجم متطلبات الوفاء بها، وأنها تتقل كاهل المتعاملين معها من أعضاء هيئات التدريس، حيث يرى كل من (م/4) و(م/5) أن مما يقلل من درجة كفاية المعايير كثرة المتطلبات التي تحويها مؤشراتها، وهي تحتاج إلى حشد كميات كبيرة من الأدلة والوثائق، إضافة إلى وقت وجهد كبيرين لتجميعها، خصوصاً في ظل غياب التوثيق الإلكتروني، وانعدام استخدام التقنيات المتقدمة (برمجيات) في رصد المؤشرات وتوثيق أدلتها. الأمر الذي

كافيةً من الناحية النظرية لتوجيه الجامعات للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة، لكنَّ الإشارة إلى المعوقات تؤكد محدودية الدور التطبيقي الحالي للاعتماد الأكاديمي، حتى وإن كانت أدلته ووثائقه كافية من الناحية النظرية للبحث، وقد توقَّع الخبراء لهذه الكفاية أن تزداد درجة بزوال المعوقات، ونجد أن هذا ما تؤكدته نتائج المقابلات المعمَّقة مع أفراد عيِّنة المقابلة (الخبراء)، حيث أوضحت أن الدور الذي يعكسه التطبيق العملي الميداني لهذه الأدلة والمعايير دون المأمول، الأمر الذي يُسهم في انخفاض درجة الاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة، وهنا نجد النتيجة: الكمية والنوعية مقاربتين ومتفقتين على كفاية المعايير والأدلة الإرشادية من الناحية النظرية، كما أنهما متفقتان على أن التطبيق الحالي لها لا يرقى بها إلى نفس الدرجة من الكفاية النظرية. ولقد كان للنتائج النوعية إضافةً نوعيةً في توضيح النتائج الكمية على هذا البعد؛ حيث إنها تُفسِّر الفجوة بين الكفاية النظرية والكفاية التطبيقية من خلال تطرُق المستجيبين من الخبراء لبيانات نوعية أكثر عمقاً، كما أضافت النتائج النوعية تفصيلاً للخلل في التطبيق الميداني، كما جاءت في إجابات كل (م/2) و(م/4) و(م/5) و(م/6).

كما نجد إضافةً خاصة في توضيح النتائج الكمية على البعد الثاني المتعلق بشمولية المعايير والأدلة الإرشادية ووضوحها، حيث يرى كل من (م/2) و(م/4) و(م/5) و(م/6) أنها تتمتع بالشمولية والوضوح النسبي، لكنَّ هناك ضعفاً لدى أعضاء هيئة التدريس في الوعي بأهميتها ودورها الفاعل، وقلة المعرفة بآليات التعامل معها وتطبيقها، يرافقه ضعف الخلفية التربوية لدى أعضاء هيئة التدريس؛ خصوصاً في مجال نواتج التعلُّم تخطيطاً وصياغةً وتقييماً، وعدم إدراكهم لفوائد عمليات تحليل الاختبارات، كلُّ هذا يقلل من درجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في تحقيق الدور المؤمل منه، ولهذا التفصيل من قبل المستجيبين فائدة إضافية لنتائج الدراسة المزجية، حيث فسَّرت النتائج الكمية ووضَّحتها.

كذلك عند مقارنة النتائج النوعية بالنتائج الكمية المتعلقة بفاعلية المعايير والمؤشرات والأدلة الإرشادية، نجد أن المستجيبين يرون أن إزالة المعوقات يزيد من درجة هذه الفاعلية، ويرون أن الفاعلية الكاملة تتحقق بنشر ثقافة الجودة، وبالتعيين السليم لأصحاب الخبرة والتخصُّص العلمي ليقودوا أعمال الجودة ومشروعات الاعتماد الأكاديمي. كما اشترط كل من (م/4) و(م/5) و(م/6) لرفع درجة الفاعلية أن تُوظَّف نتائج وتوصيات التقارير الدورية لجودة البرامج ومقرراتها، وتحليل المؤشرات والاستبانات المختلفة، وتضمن النتائج والتوصيات في خطط التحسين اللاحقة. ونجد أن هذه الإضافات النوعية تخدم الغرض العام من الدراسة المزجية؛ حيث فسَّرت النتائج الكمية وزادت من توضيحها.

وأما النتائج المتعلقة بالمعوقات التي تؤثر في دور الاعتماد الأكاديمي فنجد أن النتائج النوعية توضح النتائج الكمية، وزادتها بياناً

خطيرة من حيث إنها تعكس عدم الجدوى من بعض الممارسات التي يتعب بها القائمون عليها، وتأخذ من وقتهم ومؤسسة.

وأما بخصوص السؤال المتعلق بالمعوقات التي تحدُّ من دور الاعتماد الأكاديمي، فقد تبين من إجابات الخبراء أن هناك عوامل تؤثر في درجة تحقق هذا الدور؛ فيرى (م/5) أن الكمَّ الهائل من متطلبات الاعتماد لا يمكن التعامل معه بالطرق التقليدية بعيداً عن تسخير التقنيات في الرصد والتوثيق، واستخدام هذه التقنيات في تحليل البيانات ومؤشرات الأداء. ولعل من أهم ما يقلل من شأن الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات والتأثير في أنشطتها تغييب الجامعات لمبدأ المشاركة في التخطيط والتقييم، تماشياً مع ما تقوم به الجامعات الرائدة على مستوى العالم، حيث يرى (م/6) ضرورة تفعيل المشاركة بين الجامعات وأرباب العمل في التخطيط لنواتج التعلُّم ومتابعتها وتقييمها، بما يضمن الموازنة المستمرة لمخرجات الجامعات للحاجات المتجددة للمجتمع وأسواق العمل فيها.

ويرى كل من (م/4) و(م/6) أن من أهم الأمور المحددة لهذا الدور قصر فترة تكليف العاملين في الجودة والاعتماد الأكاديمي، ويقترح أن لا يتم استبدالهم قبل مدة لا تقل عن 6 سنوات، حيث إن التكليف القصير يضرب بالخبرة المؤسسية في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي ويضعفها، ويهرق المؤسسة في التدريب من جديد، وربما يفوت الفرص الحقيقية في التطوير والتحسين، كما أكد (م/4) على أن مما يسهم في نجاح هذا الدور وبحققه، اقتناع الإدارات العليا في الجامعة والتزامها بثقافة الجودة وتبنيها كمرتكز أساسي للإدارة، مع دعمها بما تحتاج من الموارد المادية والبشرية، حيث تشكو وحدات الجودة من نقص في هذا الجانب، بمعنى أنها تلمس عدم اهتمام كثير من القيادات بتطبيقات الجودة والاعتماد الأكاديمي، وأن هذه القيادات لا تتبنى الجودة بالمقدار الذي يضمن النتائج المأمولة، وإن اهتمت فهي تهتم لغايات دعائية إعلانية بحتة. ويرى كل من (م/5) و(م/6) أن من المعوقات التي تحدُّ من دور الاعتماد الأكاديمي أن تُوكَل مهام قيادة عمليات الجودة في الجامعات إلى غير المتخصصين في الجودة والإدارة من أعضاء هيئة التدريس، حيث الحاصل فعلياً عدم الاهتمام بهذا المعيار.

إجابة السؤال الرابع: كيف يمكن لنتائج الدراسة النوعية أن تقدم توضيحاً أكثر لدرجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة كما قيست كميّاً؟

حُصِّص هذا السؤال وإجابته لتفسير النتائج التي تخرج بها الدراسة المزجية انطلاقاً من "التصميم المزجيّ التتابعي التفسيري" الذي استندت إليه الدراسة الحالية، وكما حدَّد في الشكل رقم (1)، وقد تبين من خلال المقارنة بين تحليل كل من البيانات الكمية كما جاءت في إجابة السؤال الثاني، والبيانات النوعية كما جاءت في إجابة السؤال الثالث أن معايير الاعتماد الأكاديمي وما يرافقها من وثائق وأدلة

الصعوبة في تنزيهه على عالم الواقع Reality World. ويرى الباحث أن هذه المشكلة مشتركة بين الهيئة والجامعات، وحولها مرهونة بمقدار ما يكون بين الجهتين من تعاون وتنسيق للاستفادة من التغذية الراجعة بعد كل تطبيق.

يرى كرسويل (Creswell)⁽¹⁷⁾ أن المقارنة بين النتائج الكمية والنوعية في الدراسات المزججة لا تعني التقارب التام، ولا التباين التام، حيث من الممكن أن توجد بعض الاختلافات بين القليل من المفاهيم أو الموضوعات، وقد خرجت النتائج في الدراسة الحالية مقارنة إلى حد كبير، وأكدت النوعية منها المزججة ووضحتها، ولعل ما يفسر هذا التقارب طبيعة خبرة أفراد العينتين؛ حيث إن أفراد عينة الدراسة الكمية كانوا من الممارسين لتطبيقات الجودة والاعتماد الأكاديمي في الميدان، وبعضهم يضطلع بمهامٍ جسامٍ في مشروعات الاعتماد الأكاديمي في جامعاتهم، فهم الأقدر على تحديد المشكلات التي تعترض استيفاء الجامعات والبرامج لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي، ولعل لخبرتهم وممارستهم اليومية لتطبيقات الجودة والاعتماد الأكاديمي أثراً في هذا التقدير الدقيق لدرجة موافقتهم على فقرات الاستبانة. وكذلك الحال بالنسبة لخبرة أفراد عينة المقابلة فكلمهم مرّوا بتجربة العمل مع الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعاتهم، قبل أن يتم اختيارهم كمستشارين في المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي. وثمة تفسير آخر يُعزى إلى التقارب بين أبعاد الاستبانة وأسئلة المقابلة المعمّقة، الأمر الذي أوجد لغة مشتركة بين عيّنتي الدراسة، مما أسهم في تحقيق التكاملية في تناول أوجه المشكلة والإجابة على تساؤلاتها.

ملخص نتائج الدراسة المزججة

بعد ما سبق من بيانٍ للنتائج وتفسيرها خصّصت الدراسة هذا الجزء منها لمخلصٍ بالنتائج المزججة الآتية ليسهل على القارئ والباحث النظر فيها:

1. بيّنت النتائج كفاية المعايير والأدلة الإرشادية من الناحية النظرية، كما بيّنت أن التطبيق الحالي لها لا يرقى إلى المستوى المطلوب. مما يقلل من دورها في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة.
2. تبين أن هناك ضعفاً لدى أعضاء هيئة التدريس في الوعي بأهمية المعايير ومؤشراتها، وآليات تطبيقها، يرافقه ضعف الخلفية التربوية لدى أعضاء هيئة التدريس؛ خصوصاً في مجال نواتج التعلم تخطيطاً وصياغةً وتقييماً، كلُّ هذا يقلل من درجة إسهام الاعتماد الأكاديمي في تحقيق الدور المؤمل منه.
3. كما بيّنت أن دور الاعتماد يتعزز بزيادة فاعلية معاييرها من خلال نشر ثقافة الجودة، وبالتعيين السليم لأصحاب الخبرة والتخصّص العلمي ليقودوا أعمال الجودة ومشروعات الاعتماد الأكاديمي في الجامعات وكلّياتها وبرامجها.
4. وضّحت الدراسة أن أهم أسباب الفجوة بين واقع الاعتماد والدور المأمول له وجود معوّقات كثيرة لا بد من تجاوزها وأهمها:

من وجهة نظر الخبراء، وقد تركزت زيادتهم حول: قصر فترة تكليف العاملين في الجودة والاعتماد الأكاديمي، واستبدالهم السريع كل سنة أو سنتين، وغياب ثقافة الجودة، وعدم تدويتها في الفكر الاستراتيجي للمنظمة وفي ذهنيات العاملين فيها، ثم الحاجة إلى افتتاح الإدارات العليا في الجامعات بتطبيقات الجودة والاعتماد الأكاديمي. وكل هذه الإضافات النوعية كان لها أثرٌ في زيادة توضيح المعوّقات كما جاءت في النتائج الكمية. ونجد أن النتائج النوعية أوضحت أيضاً أثر المعوّقات على استجابة الجامعات لاستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة، لا بل على أية استجابة للمتغيرات المتسارعة وما أكثرها.

لقد كانت هناك إضافة نوعية في الرد على مقولة بعض من يقوّد العمل في الجامعات "بأن ليس من مهمة الجامعات التصدي لمسائل البطالة والتوظيف، إذ أن دورها مقصورٌ على الجوانب التعليمية والبحثية"، فيرى بعض الخبراء أثناء المقابلة أن هذا الطرح باطنه فيه تتصلُّ من مسؤولية الجامعات في الموازنة بين مخرجاتها وحاجات أسواق العمل، وبيّن كل من (1/م) و(6/م) أن هذا الطرح ربما كان مقبولاً في السابق، يوم كان الخريجون بحجم أسواق العمل الوطنية ووظائفه، ينتظر كل خريج منهم وظيفة. لكن الوضع اليوم مختلف؛ خصوصاً لخريجي البكالوريوس، الذين إن لم تُخطط الجامعات لملاءمتهم لأسواق العمل من حيث الكم والكيف، فإن هذا يعني زيادة نسب البطالة، وهذا يؤكد ما أشارت إليه دراسة حمزة (2015)⁽²⁴⁾ من قبل. وهو أمر خطير على الاقتصاد والحالة الاجتماعية.

مما سبق ومن خلال النظر في نتائج الدراسة المزججة يمكن اعتبار معايير الاعتماد الأكاديمي والأدلة الإرشادية كافية؛ بدليل ارتفاع درجة الموافقة عليها في النتائج الكمية وكذلك توافق آراء الخبراء، وكذلك الأمر فيما يتعلق بشموليتها ووضوحها، حيث إن ذلك محل اتفاق، لكن المشكلة تبرز عند التطبيق الميداني، وقد كان للبيانات النوعية ونتائج تحليل مضامينها أثر في توضيح أسباب الفجوة بين النظرية والتطبيق، وهذا ما أدى إلى تدني درجة تحقيق المعايير لدورها في توجيه الجامعات السعودية للاستجابة للمتغيرات والمستجدات بما فيها استحقاقات الثورة الصناعية الرابعة. هذه النتيجة تؤكد ما ذهبت إليه دراسات سابقة مثل دراسة حمزة (2015)⁽²⁴⁾، ودراسة شواب (2019)⁽⁴⁰⁾ ودراسة منتدى الرياض الاقتصادي (2020)⁽¹⁹⁾، ودراسة إليوت ووقو (Elliott & Goh, 2013)⁽³⁰⁾، ولعل ما يفسر الفجوة بين النظرية والتطبيق هو الحاجة لزيادة قناعة القيادات العليا والوسطى بالجودة وأهميتها. أمرٌ آخر يفسر هذه الفجوة وهو غياب تناول النُظم في التفكير والمعالجة لقضايا التعليم العالي ومشكلاته بما فيها قضايا الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهذه أمّ المشكلات في إدارة النُظم على اختلافها كما يشير بيتر تشيكلاند Checkland⁽¹⁶⁾، الذي بيّن أن من السهل إيجاد الحل في البعد التجريدي، أو كما سمّاه عالم المفاهيم Conceptual World، لكن

5. على الجامعات تعزيز الشراكات بينها وبين أرباب العمل في القطاعين العام والخاص في التخطيط لنواتج التعلّم وتقييم مؤشراتها.
6. على الجامعات الالتزام بالتدريب التأهيلي والتطويري لأعضاء هيئات التدريس في المهارات التربوية المتخصصة وأهمها: التخطيط لنواتج التعلّم واستراتيجيات تحقيقها وأساليب قياسها لدى الطلبة، وكذلك التدريب على كيفية الاستفادة من التقييمات المختلفة ومؤشراتها في تطوير المناهج والمقررات الدراسية.

References

1. AHELO. Assessment of Higher Education Learning Outcomes, 2020. Retrieved on 30/5/2020 from <https://2u.pw/eX8B0>
2. Al-Alami, Fawaz. The Fourth Industrial Revolution, Scientific Record of the International Aspar Forum, November 2017 AD: Creativity and Innovation in the Context of the Knowledge Economy - The Fourth Industrial Revolution, Asbar Center for Studies, Research and Information, pp. 74-78, 2017.
3. Al-Dahshan, Jamal Ali. Academic Accreditation "Foreign Experience and Local Experience", a working paper presented to the second annual conference "Standards for Quality Assurance and Academic Accreditation in Specific Education in Egypt and the Arab World" Faculty of Specific Education - Mansoura University, April 2007.
4. Aldajdaj, Aisha Abdel Fattah Maghawry; Ali, Khalil Mustafa; & Muhammad Ziauddin Zahir. An evaluation study of university education policy in Egypt from 1982 to the end of the century. The Future of Arab Education: The Arab Center for Education and Development, Vol. 21, No. 90, 357-361, 2014
5. Al-Kandari, Nawal Ishaq Ahmed. "Study the relationship between the importance of knowledge of the needs of the labor market and the quality of the outputs of university educational services: an applied study on Kuwait University." Scientific Journal of Economics and Commerce: Ain Shams University - Faculty of Commerce No. 4 971 -986, 2010
6. Almaani Aljamie. Arabic dictionaries website. Retrieved 10/5/2020 from <https://2u.pw/aI3Ga>
7. Almogaddam, Fahd bin Ibrahim. Future skills. Development and evaluation, summary of scientific submissions, International Conference for the Evaluation of Education, Riyadh, 4-6 December 2018.
8. Alobaid, Magda Khalafallah. The role of academic accreditation in controlling the quality of comprehensive quality standards in higher education institutions, Al-Hikma Journal for Media and Communication Studies, No. 11, 2017, pp. 171-191, 2017.

- تواضع الدعم المادي والمعنوي المقدم من قيادات الجامعات للجودة والعاملين فيها.
- ضعف ثقافة الجودة والمعايير ومؤشراتهما بين العاملين في الجامعات.
- التغير السريع في قيادات الجودة والاعتماد الأكاديمي مما أضعف الخبرات المؤسسية التراكمية.
- التركيز على الاعتماد كغاية في حد ذاته على حساب الجودة الحقيقية.
- التغيير المستمر في وثائق الجودة والاعتماد الأكاديمي، مما يرهق وحدات الجودة والعاملين فيها عند التعامل معها.
- محدودية الشراكات بين الجامعات وأرباب العمل في التخطيط والتقييم المستمرين.

التوصيات

- تقدم الدراسة الحالية في ضوء نتائجها التوصيات الآتية ليستفيد منها المعنيون في الجامعات، وفي هيئة تقييم التعليم والتدريب، والمركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، والعاملون في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية:
1. أن يبتنى المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي شراكة حقيقية لوضع استراتيجيات تضمن نشر ثقافة الجودة والمعايير ومؤشراتهما وما يلزمها من بيان وتدريب على المستويين الإداري والأكاديمي في الجامعات، وألا يكتفي المركز بإصدار الأدلة والمعايير منفصلة عن الإسهام في نشر ثقافتها.
 2. على قيادات الجامعات ومجالسها زيادة مدة تكليف العاملين في الجودة والاعتماد الأكاديمي من عمداء ووكلاء ورؤساء وحدات استناداً إلى بند الأحكام العامة من المادة الأربعين من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، الذي يسمح بتجديد فترة التكليف (المحددة في النظام بسنتين) لتمكينهم من تنفيذ استراتيجيات الجودة والاعتماد الأكاديمي، لضمان تحقق نتائج يمكن قياسها استناداً إلى مؤشرات هذه الاستراتيجيات.
 3. على مجالس الجامعات تضمين نظام إدارة الجودة في جامعاتهم مادةً تتصّل على أن يكون المرشّحون لشغل مناصب قيادية عليا في وكالات الجامعة لشؤون التطوير والجودة والاعتماد الأكاديمي من المتخصصين في إدارة الأعمال أو الإدارة التربوية، أو الهندسة الصناعية؛ كون هذه التخصصات أشدّ التصاقاً من غيرها بمجالات الجودة وتطوير المؤسسات، وأصحابها يتقنون التعامل مع مؤشرات الأداء تخطيطاً ومتابعةً وقياساً، ويمكن بعد ذلك اشتراط الخبرة العملية السابقة في وحدات الجودة في الكليات أو الأقسام العلمية.
 4. على قيادات الجامعات التركيز على أن يكون الاعتماد وسيلة للتطوير لا غاية في حد ذاته على حساب الجودة الحقيقية، وأن يكون ذلك ضمن استراتيجيات الجامعة المعلنة.

22. Frey, Carl Benedikt & Osborne, Michael A. the Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerization, 2013. Retrieved on 13/2/2020 from: <http://cutt.us/uGaaI>
23. Gibbs, Graham. (2007). Analyzing Qualitative Data, the SAGE Qualitative Research Kit. SAGE Publications
24. Hamza, Ahmed Mohamed Abdel Karim. Aligning the outcomes of Saudi universities with the needs of the labor market: a future vision for Saudi universities. Journal of Psychological Counseling, Ain Shams University, No. 42, 365-391, 2015
25. Harden, R.M. Outcome-based education – the ostrich, the peacock and the beaver. Medical Teacher 29: 666-671, 2007.
26. Harvard Business Review. (2020). Administrative concepts, the definition of the fourth industrial revolution. Retrieved on 20/26/2020 from <https://cutt.us/v8D9U>
27. Hasan, Shefaa Blasem. The Impact of Academic Accreditation on Meeting the Needs of the Labor Market - An Analytical Exploratory Research for Specific Views of Teachers at the Administrative Technical College / Baghdad. Journal of Administration and Economics, forty-first year - 105, 68-87, 2018
28. Heathway, Larry. Mastery of the Fourth Industrial Revolution, Fikr Magazine, Obeikan Center for Research and Publishing, No. 4, 112-13, 2016 .
29. Holtel, Stevan. Artificial Intelligence Creates a Wicked Problem for the Enterprise, Procedia Computer Science, 99, 171-180, 2016.
30. Hussein, Salamah Abdul Azim. Quality assurance and accreditation in education. Riyadh: Alsultiah Educational House, 2005
31. Lenn, Marjorie Peace Global Trends in Quality Assurance in Higher Education, World Education News & Reviews, v. 5, no. 2, , pages 1 - 21, 1992
32. Lueger, M. & Vettori, O. (2007): Finding the right measure? An interactionist view on quality cultures and the role of quality measurement. Paper presented at the 8th , Biennial Conference of the International Network of Quality Assurance Agencies in Higher Education, Toronto, Canada, 2-5 April 2007
33. OECD. The Organization for Economic Co-operation and Development. Testing student and university performance globally, 2008. Retrieved on 12/5/2020 from <https://2u.pw/VNh7c>
34. OECD. The Organization for Economic Co-operation and Development. Survey of Adult Skills (PIAAC), 2011. Retrieved on, 12/5/2020 from <http://www.oecd.org/skills/piaac/>
35. Penprase. B. E. the Fourth Industrial Revolution and Higher Education. In: Gleason N. (eds) Higher Education in the Era of the Fourth Industrial Revolution. Palgrave Macmillan, Singapore, 2018.
9. Alshehri, Wafa; Al-Saadoun, Batoul Abdel Aziz. The reality of the relationship between the Fourth Industrial Revolution and education outcomes from the viewpoint of faculty members at the General Organization for Technical and Vocational Training in Al-Kharj city, the scientific journal of the Faculty of Education at Assiut University, vol. 35, p. 11, 484-524, 2019.
10. Angel-Urdinola, Diego F., Semlali, Amina, and Brodmann1, Stefanie. Non-Public Provision of Active Labor Market Programs in Arab-Mediterranean Countries: An Inventory of Youth Programs. 10.The World Bank, 2010. Retrieved on 25/5/2020 from <https://cutt.us/YNIL3>
11. Ayrout, Mustafa Muhammad Mustafa, and Heba Ibrahim Abdullah Hammad. "The suitability of the specializations offered by public Jordanian universities to meet the needs of the public sector." Educational and psychological studies: Zagazig University - Faculty of Education p. 100, 139 - 159, 2018.
12. Bahzad, Ali Abdullah. "The states of cooperation enter the fourth industrial revolution with care: technical policies, e-government, and fiber-optic cities." Industrial Cooperation in the Arab Gulf: Gulf Organization for Industrial Consulting, No. 117, 18-19, 2017.
13. Blouw, Max. Universities should educate - employers should train, 2013. Retrieved on 12/5/2020 from <https://2u.pw/cxT5a>
14. Cambridge Dictionary. 2020. Retrieved on 16/5/2020 from <https://dictionary.cambridge.org/>
15. CEDA. Australia's future workforce? The Committee for Economic Development of Australia. Retrieved on 16/5/2020 from <https://cutt.us/vDST1>
16. Checkland P.. Soft Systems Methodology in action. 1999, John Wiley & Sons Ltd.: Hoboken.
17. Creswell, John W. Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods 4th ed. 2014. SAGE Publications, Inc.
18. Dahman, Maryam Mahmoud; Dojani, Iyad Ali. The role of external evaluation in developing the performance of education colleges in Palestinian universities in Gaza Governorate and ways to activate it. Unpublished Master Thesis, Islamic University (Gaza), Occupied Palestine, 2013.
19. Davis, Nicholas. What is the fourth industrial revolution?, 2016. Retrieved on 2/6/2020 from <https://2u.pw/mFHka>
20. Elliott, Catherine & Goh, Swee C. Does accreditation promote organizational learning? A multiple case study of Canadian university business schools Journal of Management Development 32(7), 736-755, 2013 .
21. ETS. Educational Testing Service, The Organization for Economic Co-operation and Development, 2020. Retrieved on 26/5/2020 from <https://www.ets.org/>

36. PISA. Program for International Student Assessment, 2020. Retrieved on 30/5/2020 from <http://www.oecd.org/pisa/>
37. Pompa, C. Jobs for the Future, London: Overseas Development Institute (ODI). 2015
38. Riyadh Economic Forum. (2020). Ninth session studies, future jobs in Saudi Arabia. Retrieved 4/20/2020 from <https://cutt.us/uOaMp>
39. SAGE. Journal of Mixed Methods Research, 2020. Retrieved on 15/6/2020 from <https://2u.pw/mN8W9>
40. Schwab, Klaus. "The Formation of the Fourth Industrial Revolution." Fikr Magazine: The Obeikan Research and Publishing Center G25 (2019): 138 - 139, 2019.
41. Schwab, Klaus. (2016). The Fourth Industrial Revolution: what it means, how to respond, retrieved on 10/7/2020 from <https://2u.pw/kAKqh>
42. Tashakkori, Abbas & Teddlie, Charles. SAGE Handbook of Mixed Methods in Social & Behavioral Research, 2 ed, 2010. Retrieved on 15/6/2020 from <https://2u.pw/vILsY>
43. Tawfeq, Mohamed Hassan. "The Fourth Industrial Revolution, and the challenges of sustainable development", Proceedings of the fourth episode of the 2018-2019 expert meeting, National Planning Institute, Egypt 2019.
44. Thompson, Mark. How do Saudi youth view future job skills? Special report, King Faisal Center for Research and Islamic Studies. Retrieved on 1/2/2020 from: <https://cutt.us/sJn8Q>
45. Vasvikis, Elias. The Fourth Industrial Revolution ... an ally or an enemy of jobs? Echo Human Resources Magazine, Federal Authority for Government Human Resources, Abu Dhabi, p 10.6-15, 2019.
46. World economic forum. Insight Report: Towards a Reskilling Revolution, A Future of Jobs for All, World Economic Form In collaboration with The Boston Consulting Group, January 2018. Retrieved on 2/2/2020 from: <http://cutt.us/pyqLB>
47. World Economic Forum. The Future of Jobs: Employment, Skills and Workforce Strategy for the Fourth Industrial Revolution, 2016. Retrieved on 1/6/2020 from <https://2u.pw/gakPv>.